**شكرا السيدة الرئيس**

أقدر لكم عقد هذه الدورة لمنتدى الأمم المتحدة لحقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون والذي كان من المقرر عقده في العام ٢٠٢٠ وتم تاجيله بسبب جائحة كوفيد ١٩.

**السيدة الرئيس**

في اليمن: منذ سيطرة مليشيات الحوثي على العاصمة صنعاء وانقلابها على الدولة في سبتمبر ٢٠١٤ انقسم النظام القضائي اليمني وشهد تدهورا كبيرا، لم يكن بإمكان الجميع الوصول للعدالة في مناطق كثيرة في اليمن، بسبب تجميد العمل في المحاكم، وخاصة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية.

أما المناطق التي تسيطر عليها ميليشيا الحوثي، فقد تم استخدام القضاء كآداة لإضطهاد كل المعارضين للمليشيا، وصدرت العديد من الأحكام ضد مدنيين من محاكم ليست ذات ولاية بتهم مثل الخيانة أو تقديم المساعدة للتحالف العربي.

ايضا الاقليات الدنية مثل البهائيين لم يسمح لهم الوصول للعدالة ضد الانتهاكات التي طالتهم، ليس هذا فحسب، بل صدرت احكام بتجريم هذه الجماعة واعدام واعتقال قادتها، ثم تم نفيهم من اليمن.

ظلت دولة الديمقراطية وسيادة القانون مفقودة في اليمن لعقود طويلة، ولكن الأمر أزداد سوا منذ سيطرة المليشيا، وتعرض كثير من القضاة للفصل التعسفي، وتم ايقاف رواتبهم، كما تعرض كثير من المحامين للاعتقال او الاغتيال، كل ذلك أدى لعدم وجود مساواة حقيقية في الوصول للعدالة.

كما أن المليشيا اصدرت قانون يعرف بقانون الخُمس شرعت فيه لعائلات دوائر القيادة الحوثية السيطرة على ٢٠% من الاموال العامة والخاصة، وهذا تأكيدا لما ذكر في هذه الجلسة أن القانون في الدول المتخلفة يشرعه الاقوياء لخدمة مصالحهم وليس مصلحة جميع الناس.

**السيدة الرئيس**

تحتاج اليمن لايقاف الحرب قبل كل شيء، لايجاد قانون للعدالة الانتقالية وجبر الضرر مع ضمان عدم افلات منتهكي حقوق الانسان من العقاب.